مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jss

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

المشكلات القانونية التي تواجه أسر المواطنات السعوديات المتزوجات بغير سعودي وأساليب التكيف معها

The Legal Issues Facing Families of Female Saudi Citizens Married to Non-Saudis, and the Adaptation Techniques

د.منيرة بنت عبدالله بن علي الدريويش[١*]، د. عبد السلام بن وايل السليمان[٢]

[١]أستاذ علم الاجتماع المساعد، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

Dr. Munirah A Alduraywish[1*], Dr. Abdualsalam W Alsu-liman[2]

[1]University, Riyadh, Saudi Arabia.Associate Professor of Sociology, Department of Social Studies, College of Humanities and Social Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

تاريخ التقديم:20/11/23: تاريخ ارسال التعديلات: 13/12/23 تاريخ القبول:02/01/24

Received:20/11/23 Revised:13/12/23 Accepted: 02/01/24

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرّف على المشكلات القانونية التي تواجه أسر السعوديات المتزوجات بغير سعودي، وأساليب التكيّف معها. وقد اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة، باستخدام أداة المقابلة شبه المقننة، والملاحظة، والوثائق. وبلغ عدد المشاركين في الدراسة ٢٤ فردًا. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج فيما يتعلق بالمشكلات القانونية، حيث تمثلت أبرزها في تأخّر قرار التجنيس، وتبعات الزواج بدون إذن الإمارة، إلى جانب ضعف الوعي بالقوانين ذات الصلة بموضوع الدراسة. كما توصّلت الدراسة إلى أن الأسر تتبع أساليب تكيّف سلبية وإيجابية بحسب السياق، مثل الامتثال ولانسحابيه. وبناءً على نتائج الدراسة، اقترحت إجراء بعض البحوث لمعرفة دوافع زواج الأجنبي من سعودية، ودراسة ثقافة الفقر في هذه الأسر. كما أوصت بضرورة وضع مدة محددة ومعلنة لقرار التجنيس، بالإضافة إلى مساواة تجديد الإقامة بالهوية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الزواج بغير سعودي، أبناء وزوج المواطنة، الصعوبات، التعاطي مع التشريعات، أساليب التكيّف.

Abstract:

The current study explored the following question: What legal challenges do Saudi women married to non-Saudis face, and how do they adapt to them? The study employed a case study methodology, with semi-structured interviews as the primary data collection tool, supplemented by document analysis and non-participant observation. The findings revealed that families' legal challenges are rooted in structural barriers, including the consequences of marriages conducted without prior approval from the Ministry of Interior, as well as delays in decision-making processes. The study also found that families adopt both positive and nega-tive coping strategies—positively through acceptance and compliance, and negatively through innovation or withdrawal. Based on the findings, the study recommends requiring women to personally attend and sign the marriage contract at the official marriage office. Finally, further research is recommended to explore how soci-etal norms and legal restrictions influence these families.

Keywords: Marriage to non-Saudi, female-headed households, legal challenges, dealing with regulations, coping strategies.

المؤلف المراسل :د.منيرة بنت عبدالله بن علي الدريويش

البريد الالكتروني الرسمي : maldraiwish@ksu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ss30301416
1658-8169 / © 2024 by the Authors.
Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Soc. Sci.***

مشكلة الدراسة

في البداية لعله من المناسب قبل الإسهاب في مشكلة الدراسة أن نُشير إلى أنّ لقوانين الدولة المدنيّة دوراً هاماً في تحجيم الآثار المحتملة للزيجات المختلطة. فاللوائح السعودية استشعاراً بأهمية رابطة الزواج والأسرة شرّعت قرارات تنظيمية لزواج السعوديين بالأجانب، بما لا يتعارض مع سيادة الدولة وحقها في سن القوانين التي تحمي لحمتها الوطنية، وتحافظ في نفس الوقت على حقوق مواطنيها ومُقيميها. فالمادة الثانية من اللائحة التنظيمية لزواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي الصادرة بقرار وزاري رقم (6874) وتاريخه (1422/12/2) الموافق (15/ 02/ 2002)، تعتبر موافقة الدولة ممثلة بوزارة الداخلية شرطاً أساسياً لشرعية هذه الرابطة، واستفادة أعضاء الأسرة من الخدمات المقدمة بحسب ما تقتضيه قوانين الدولة (وزارة العدل السعودية، د.ت.).

في المقابل، يرى المشرّع السعودي الصالح الأمني في تقييد تجنيس أزواج المواطنات وأبنائهن، مع الأخذ بعين الاعتبار منحهم بعض الامتيازات كأبناء وزوج مواطنة، وذلك اعترافاً منها بأن الحق في المساواة لا يتعارض مع الحق في المواطنة، بل يتماشى معه في الأصل ويتأسس عليه، كما أنّ الحق في المساواة يتلاءم مع مفهوم العدالة في القانون الطبيعي (الشباني،2018). وتذهب الجنسية كعنصر أبوي موروث بالعلاقات الأسرية أبعد من كونها مجرد هوية سياسية أو وطنية، حيث تؤدي لنتائج غير مؤاتية على مستقبل الأسرة خاصة في حالات الشقاق والفراق أو حتى في حال استمرار العشرة الزوجية (أبو خالد، 2007، كما ورد في الفاسي،2021).

بالإضافة لذلك، شكل قرار مجلس الوزراء (406) والصادر بتاريخ (27/ 12 / 1433). تحولاً إيجابياً لصالح أسرة المواطنة بإتاحة نقل الأبناء على الأم بشرط تنازل الأب؛ إلا أن الجوانب المظلمة من النظام تتضح بعد تطبيقه. بالإضافة إلى ، أن مميزات هذا القرار تنتهي بطلاق الأم أو وفاتها، حيث يتعين على الزوج بعد ذلك إيجاد كفيل آخر أو مغادرة المملكة، والأمر سيان مع الأبناء لمدة لم يحددها النظام، بينما يسمح النظام للأبناء البقاء على كفالة والدتهم بعد طلاقها بدون الاستفادة من مميزات الإقامة الدائمة.

ويُعتبر هذا الإجراء تقنياً، وسيلة حيوية ونظامية لتمديد ونقل الكفالات، ولكنه من ناحية أخرى يُحدث نوعاً من اللامعيارية، وزيادة الضغوط النفسية والاجتماعية على ذوي المتوفاة، خصوصاً في ظرف فقدهم لوالدتهم وممثلهم الرسمي أمام الدولة. وأخيراً ومما لا شك فيه، يمثل الطلاق والمسائل المرتبطة به مشكلات حقيقية بالنسبة للزيجات ذات الخلفيات المتجانسة، فكيف هو الحال في الزيجات غير المتجانسة!

و تواجه الأسر عراقيل تنظيمية، بسبب البيروقراطية التنظيمية، وضعف التوعية، وسوء فهم القوانين الخاصة بأبناء المواطنة التي تعيق استفادة الأسرة من الخدمات التي تقدمها مختلف قطاعات الدولة. و التي تؤثر على تمكين الأسرة من الحصول على مصدر رزق آمن، يُبقيهم في مستويات دخل مادية تتناسب مع معدلات التضخم الحالية؛ مما يؤثر في قدرة الأسرة على الوفاء بمتطلبات أعضائها وإشباع حاجاتهم الأساسية.

أهداف الدراسة

- إستكشاف المشكلات القانونية المترتبة على زواج السعودية من أجنبي.
- إستكشاف أساليب التكيف مع المشكلات القانونية التي تواجه أسرة السعودية المتزوجة من أجنبي.

تساؤلات الدراسة

- ما طبيعة المشكلات القانونية التي تواجه أسرة المواطنة السعودية المتزوجة بأجنبي؟
- ما أساليب التكيف التي تتبعها أسرة المواطنة السعودية للتعاطي مع الأوضاع القانونية التي تواجهها؟

الأهمية العلمية للدراسة

تكمن أهمية الدراسة العلمية بتزايد عدد الزيجات المختلطة، وذلك بحسب إحصاءات الزواج والطلاق الصادرة عن وزارة العدل والتي بينت عدد عقود الزيجات المختلطة؛ حيث تجاوزت أربعة آلاف عقد زواج خلال عام (2020)، (الهيئة العامة للإحصاء،2020). كما تزداد أهميتها النظرية من خلال تناولها كإحدى المواضيع الحقوقية على الصعيد المحلي والدولي، من ناحية أحقية المواطنة السعودية منح أبنائها الجنسية من عدمها، مقارنة بالرجل السعودي، وإعتباره حق إنساني بحت.

الأهمية العملية للدراسة

تطمح الدراسة أن تفيد مؤسسات المجتمع المدني في توجيه بحوثها التطبيقية لدراسة الأبعاد المختلفة لزواج السعوديين بغير سعوديين، واتجاهات مجتمع الرؤية الحديث نحو هذا النوع من الزيجات.

المفاهيم والإطار النظري للدراسة

المشكلات القانونية: يُعرف القانون لغةً بأنه: كل قاعدة ثابتة خاضعة لنظام ثابت ومستمر ومستقر. ويعرف اصطلاحاً بأنه: القاعدة والمبدأ والنظام الذي ينظم سلوك الأفراد في المجتمع، ولوجوده ضرورة حتمية، باعتبار أن الإنسان كائن اجتماعي ونظامي يخضع لقواعد ملزمة وضوابط تحكم سلوكه طوعاً أو

كرهاً (زيدان،2018). وتنشأ القوانين من الواقع الاجتماعي للأفراد والجماعات بما يتناسب مع حاجاتهم ومتطلباتهم. إجرائياً، وبالنسبة لموضوع الدراسة الحالي فإن قوانين الدولة السعودية الخاصة بزواج السعودية من أجنبي، سعت لتنظيم العلاقة بين أطرافها وحفظ حقوقهم المدنية أثناء وبعد انتهاء الرابطة الزواجية، إلا أنه قد ينشأ عن هذه القوانين انعكاسات غير محمودة على أسرة المواطنة والتي تمثل مشكلات قانونية لا بحد ذاتها، بل في انعكاساتها. وتركز الدراسة الحالية على المشكلات القانونية المرتبطة بقوانين التجنيس، والكفالة، ونظام الإقامة الدائمة وكل ما يرتبط بأسرة المواطنة السعودية من تشريعات في نظام الأحوال المدنية أو الجوازات السعودية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

المواطنة السعودية المتزوجة بأجنبي: المواطن أو المواطنة لغة: مشتق من واطن، وهو من نشأ معك في وطن واحد (معجم المعاني). وبحسب المادة السابعة من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر بتاريخ (25/01/ 1374) "يكون سعودياً من ولد داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها لأب سعودي أو لأم سعودية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له" (موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ،2023). وتعرف الباحثة المواطنة السعودية بأنها: المرأة السعودية التي تبلغ 25 سنة فأكثر، وتتمتع بالجنسية بالوراثة أو بالاكتساب، وتزوجت غير سعودي مقيم في السعودية بطريقة نظامية وبموافقة وزارة الداخلية. وقد حددت الدراسة هذا السن بناءاً على شروط الزواج من أجنبي، التي تمنع المواطنات تحت سن الخامسة والعشرون من الإرتباط بأجنبي.

الأجنبي: الأجنبي لغة– في المعجم الأنطولوجي–: من لا يتعلق بجنسية الدولة. وبحسب نظام الجنسية السعودية فإنه يعتبر أجنبياً من ولد في المملكة عن أبوين أجنبيين، أو من أب أجنبي وأم سعودية، ومن ولد في الخارج لأب أجنبي معروف الجنسية وأم سعودية. وعليه فإن أبناء المواطنات السعوديات يعتبرون أجانب، حيث تعرفهم الباحثة بأنهم: كل من وُلد في السعودية أو خارجها لأم سعودية وأب غير سعودي، وحصل على حق الإقامة الدائمة أو من لم يحصل عليها وبقي على كفالة والده. ويُعرّف الزوج الأجنبي بأنه: الرجل العاقل البالغ غير السعودي ويبلغ من العمر 35 سنة فأكثر، المتزوج من مواطنة سعودية زواجاً شرعياً، وقانونياً، ولم يحصل على الجنسية السعودية. وترجع أهمية تحديد العمر هنا نسبةً لشروط الزواج من سعودية حيث يمنع إرتباط الأجنبي أقل من سن 35، بالمواطنة السعودية. ولم تفرق الدراسة حرفياً بمعنى كلمة أجنبي بين الرجل الناطق بالعربية من غيرها، أو من جنسية عربية أو غير عربية فلا يوجد في الأدبيات ما يفرق بينهما على مستوى الجنسية، فإما يكون الزوج سعودي أو غير سعودي (أجنبي)، لذلك تم تضمين كلمة أجنبي وغير سعودي حيث تحمل نفس المعنى.

أبناء المواطنات: الأبن لغةً: الولد الذكر، المتولد من نطفة شخص ينتسب إليه (معجم المعاني). و الأبناء جمع و مفردها ابن، و هي كلمة عامة تشمل الذكور والإناث. و أبناء المواطنات هم الأولاد المولودين من أم سعودية واب اجنبي. فهم كما أشارت إليهم (المادة السابعة من نظام الجنسية السعودي) الصادر عام (1374)، وأشار إليهم المنظم السعودي في) المادة الثامنة) من حيث الفئات التي يسمح لها بالحصول على الجنسية السعودية بأنهم: المولودون في المملكة من أم سعودية واب أجنبي (موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ،2023). حيث يمكن لابن المواطنة السعودية عند بلوغ سن الرشد اختيار الجنسية السعودية والتمتع بها بمجرد استيفاء الشروط التي نصت عليها (المادة الثامنة)، ويكون له الحق في التمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها السعوديين مولداً، ومنها الحصول على هوية وطنية، وجواز سفر سعودي (بلعربي،2014:371).

أسرة المواطنة السعودية: الأسرة في اللغة: من أسر وأسرات وهي الدرع الحصينة (معجم المعاني)، وهي في نظام الحكم السعودي أحد مقومات المجتمع ويعرفها بأنها: "نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد. وتحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم (المادة التاسعة والعاشرة من نظام الحكم). وتعرفها الباحثة بأنها: أسرة المواطنة السعودية القاطنة في المملكة والمكونة من زوج وأبناء غير سعوديين، أو الأسرة التي تحنس جزء من أعضائها وبقي بعضهم أجانب.

قرار مجلس الوزارة (406) وتاريخ (27/ 12 / 1433) الخاص بالترتيبات المتعلقة بأبناء المواطنة السعودية:

ينص هذا القرار على تعديل بعض الترتيبات المتعلقة بأبناء المواطنة السعودية المتزوجة بأجنبي، حيث جاءت التعديلات كالآتي:

- أبناء المواطنة السعودية من الزوج غير السعودي والمتواجدين بالمملكة يتم منحهم الإقامة على كفالة الأم.
- إن كان الأبناء متواجدين خارج المملكة، وليس عليهم أي ملاحظات أمنية فيمكن للأم أن تقوم باستقدامهم للإقامة معها على كفالتها الخاصة.
- تتحمل المملكة الرسوم الخاصة بإقامة أولاد المواطنة السعودية من زوجها غير السعودي طوال فترة إقامتهم داخل المملكة.
- يمكن لأبناء المواطنة السعودية من غير السعودي أن يعملوا لدى الغير في الأعمال المختلفة في القطاع الخاص، دون الحاجة إلى نقل كفالتهم.
- يتم معاملة أبناء المواطنة السعودية من غير السعودي معاملة السعوديين في مجالات الدراسة والعلاج، ويتم احتسابهم ضمن نسب توطين

المهن التي يتم العمل عليها في القطاع الخاص. ولكي يتمتع أبناء المرأة سعودية الجنسية من غير السعودي بهذه المزايا، فيجب أن يكون الزواج نظامياً، والعقد موثق، كذلك أن يحمل الأبناء أوراقًا ثبوتية تثبت هوياتهم، وإن لم تتوفر هذه الشروط فلن تتمكن المرأة من الحصول على هذه المزايا لأبنائها (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، 1433).

التجنس والنقاط: تنص المادة الثامنة من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر عام (1374) والمعدلة بموجب المرسوم الملكي رقم(م/88) وتاريخ (11/ 06/ 1444) على الموافقة بمنح الجنسية العربية السعودية بأمرٍ من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية لمن ولد داخل المملكة العربية السعودية من أب أجنبي وأم سعودية إذا توفرت الشروط التالية: (1) أن تكون له صفة الإقامة الدائمة في المملكة عند بلوغه سن الرشد. (2) أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه بحكم جنائي أو بعقوبة السجن لجريمة أخلاقية لمدة تزيد عن ستة أشهر. (3) أن يجيد اللغة العربية. (4) أن يقدم خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد طلباً بمنحه الجنسية العربية السعودية (موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء،2023). ويتقدم طالب الجنسية أو ممثله الشرعي لإدارة الأحوال المدنية أو ممثلية المملكة في الخارج، حيث تتولى وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية استقبال وقيد الطلبات ليتم بحثها، وتشكل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء لا تقل مراتبهم عن المرتبة الثامنة، تقوم بالتحقق من الآتي: (1) أن يكون قدوم صاحب الطلب للمملكة بطريقة مشروعة ويحمل جواز سفر ساري المفعول يخوله العودة إلى بلاده دون قيد أو شرط. (2) أن يكون قد مضى على إقامته مدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية بموجب رخصة إقامة نظامية وفقاً لأحكام نظامها الخاص. (3) أن يكون من أصحاب المهن التي تحتاج إليها البلاد. وفي ضوء ما يقدمه صاحب الطلب من معلومات تقيم هذه اللجنة الطلبات من خلال ثلاثة عناصر تمثل في مجموعها (33) نقطة.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الفاسي (2021) بعنوان "مواطنة المرأة السعودية بين الواقع القانوني والواقع المعيش: لحظة الزواج من غير مواطن": لإيجاد حلول لمشكلة التمييز التي تعاني منها المرأة السعودية نتيجة عدم تجنيس أبنائها، وما يترتب عليه من خسائر اقتصادية وإنسانية. وتوصلت الدراسة لبعض النتائج منها منح الجنسية السعودية وفقاً للسلالة الأبوية، بينما لا يمكن للأم أن تمنح أبنائها هذا الحق، مما يتعارض مع مبدأ المساواة الذي يستند عليها النظام الأساسي للحكم. بالإضافة إلى تجريم المرأة ومعاقبتها جماعياً نتيجة قرار الزواج بأجنبي، لاعتبار ذلك خروجاً عن تقاليد القبيلة وتعريض ممتلكاتها للأجنبي. كما بينت الدراسة تعرض الأبناء لمشكلات في العمل، والتدريب، والدراسة، وعدم إستفادتهم من برامج التدريب الإلزامي، والإعانات الحكومية. **أما دراسة بلعربي (2014) والتي كانت بعنوان "الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية وإشكالاته"، فقد** هدفت إلى التعريف بالآثار المحتملة للزواج المختلط. وبينت الدراسة أن المملكة خففت القيود لزواج السعودية بمواطني الخليج مقارنة بغيرهم من الجنسيات. كما يترتب على الزواج غير المصرح به عقوبات قد تصل للفصل من الوظيفة في الجهات السيادية في الدولة، وإلغاء إقامة الزوجة ومنعها من الدخول للسعودية، كما أنه يسقط حق الأبناء في التجنيس والحصول على الامتيازات الأخرى. بالإضافة إلى اهتمام جمعية حقوق الإنسان السعودية بالمشكلات المرتبطة بتجنيس أبناء المواطنة السعودية، حيث اعتبرت الدراسة أن تصحيح أوضاع أبناء المواطنات ومنحهم الإقامة الدائمة والتعديلات الصادرة في قوانين الكفالات هي محاولة جاهدة للتخفيف من معاناة هذه الفئة. **وتتناول دراسة الشلهوب (2012) التي جاءت بعنوان: "اختلاف الجنسية وأثره على أطراف الزواج في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالقانون المصري"**، تحليل ومقارنة نظام الجنسية السعودي وتنظيمات الزواج من أجانب بالنظام المصري. حيث ترى الدراسة أنه يترتب على اكتساب الفرد الجنسية تمتعه بالحقوق المدنية دون تمييز مع تقييده من الالتحاق ببعض وظائف الدولة السيادية، وذلك لما تتمتع به الجهة الإدارية من سلطة تقديرية في تعيين الوظائف القيادية الأمر الذي يجعلها تقصر التعيين في هذه الوظائف على سعوديّ الجنسية الأصليين. كما أن نظام التجنيس السعودي لا يتضمن فترة الريبة وهي تأجيل ممارسة بعض الحقوق لحين الاستيثاق من ولاء المتجنس، إلا أن بعض الفقهاء يوصي بتأجيل تمتعه ببعض الحقوق الخاصة كالحقوق السياسية، لحين التثبت من ولائه. وأخيراً، بين الشلهوب أن المشرع غاير بين الرجل والمرأة في تكسب الأبناء والأزواج للجنسية مما يتعارض مع مذهب وحدة الجنسية في الأسرة. **وعلى المستوى العربي هدفت دراسة حورية (2022) بعنوان: "التوافق الزواجي في إطار الزواج المختلط من أجنبية وعلاقته بالصراع الثقافي الأسري للأبناء"**، لمعرفة الأبعاد المختلفة كالبعد التعليمي والاجتماعي للتوافق الزواجي في الأسر المختلطة، وعلاقته بالصراع الأسري. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين الزواج المختلط والصراع الثقافي للأبناء. و أكدت على وجود علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي للزوجين والتوافق الأسري. كما أكدت على وجود علاقة ارتباطيه بين المستوى الاقتصادي للأسرة والصراع الثقافي للأبناء، بالإضافة لوجود فروق بين الزوجات العاملات وغير العاملات في مستوى التوافق الأسري. **وأظهرت نتائج دراسة عون (2014) بعنوان" التوافق الزواجي دراسة مقارنة بين الزواج المختلط جزائري–عربي، والزواج المختلط جزائري–أجنبي"**، فروقات في التوافق بين الأزواج لصالح الزواج المختلط

الجزائري والعربي، والتي ترجع للغة والتقارب الثقافي والديني، والعوامل الذاتية كتقارب المستويات الفكرية والتعليمية بين الزوجين. كما أظهرت النتائج فروقات في التوافق بين الأزواج في الزواج المختلط العربي لصالح زواج الرجل الجزائري بتونسية، والمرأة الجزائرية بالرجل الليبي، الذي يرجع للتقارب الجغرافي، والثقافي والديني بين البلدين. أيضاً، العوامل التشريعية المتمثلة في تسهيل إجراءات تجنيس الأبناء، وجودة الأحوال الاقتصادية لدولة ليبيا الأمر الذي يساعد في تحقيق رفاهية الأسر المختلطة ويسهم في زيادة مستوى التوافق الزواجي. وأظهرت النتائج أيضاً، فروقات في التوافق بين الزوجين في الزواج المختلط جزائري–أجنبي لصالح زواج النساء الجزائريات بالأتراك مقارنة بالفرنسيين والروسيين. وقد عزا الباحث هذه النتيجة إلى عوامل ثقافية، واجتماعية، وتاريخية تتمثل في الانتماء الثقافي الإسلامي بين الدولتين والتشابه في بعض التقاليد المجتمعية، والعوامل الذاتية المتمثلة بالتقارب في المستويات الفكرية والتعليمية بين الزوجين. **وعلى المستوى الأجنبي، فقد هدفت دراسة Milewski & Kulu(2014) بعنوان: "الزواج المختلط في ألمانيا، مخاطر عالية للطلاق للأزواج المهاجرين والأصليين"، إلى** معرفة تأثير الزواج المختلط على معدلات الطلاق بين المواطنين والمهاجرين في ألمانيا، ومقارنتها بمعدلات الطلاق بين الزيجات الألمانية، والزيجات المهاجرة غير المختلطة. حيث بينت الدراسة أن معدلات الطلاق في الزيجات المختلطة أكثر من غيرها، ويعزى ذلك لزيادة المسافة الثقافية بين طرفي الزواج، واختلاف الخصائص الاجتماعية، والديموغرافية، والدينية، والتعليمية. وبينت الدراسة أنه وبرغم أن العينة في الزواج المختلط بينت تفهمها لمخاطر هذا الزواج إلا أنه لم يمنع من تقليل احتمالية وقوع الطلاق. كما بينت أن انخفاض الرضا في الزيجات المختلطة أسهم في حدوث الطلاق، وأنه يتأثر بوجود الأطفال من عدمه، وتزيد مشاركة المرأة اقتصاديا من احتمالات حدوثه. وأخيراً، هدفت **دراسة Baber (1937) بعنوان: " دراسة 325 زيجة مختلطة"، إلى التعرف** على دوافع الزوجين في الزيجات المختلطة على أساس العرق، والجنسية، واللون، والدين، ومعرفة مستويات السعادة كمقياس للتوافق، كما تناولت المشكلات الاجتماعية التي تواجه هذه الزيجات، حيث بينت الدراسة أن نسبة كبيرة من العينة مدركة للصعوبات المفروضة على أطفال هذه الزيجة مما حداها للإعراض عن فكرة الإنجاب. أيضاً، انخفاض متوسط معدل السعادة للزيجات المختلطة بحسب متغيري الجنسية والدين. و أن معدل السعادة يقل كلما زاد اختلاف اللون بين طرفي الزواج، والأخوة. كما ترتفع مستويات السعادة في الزيجات التي يؤمن طرفيها بصعوبة التحديات التي تواجه زواجهم، والزيجات التي تم الاتفاق بينها مسبقاً على قيادة الأسرة وديانة الأبناء. في المقابل تزيد المشكلات الاجتماعية والصراع بين الزوجين في حال اختلاف ديانة الأبوين، فهي مؤسسة تؤثر في قرارات التنشئة الوالدية والروتين اليومي.

منهجية الدراسة

نوع و منهج الدراسة

تتخذ الدراسة الاستكشافية الحالية، منهج دراسة الحالة أسلوباً بحثياً، وتركز على المبحوثين في بيئاتهم الطبيعية وهي منازلهم. وقد اتخذت أسرة المواطنة السعودية في بيئتها الطبيعية، وبأفرادها، وتفاعلاتها الاجتماعية، وما ترويه من أحداث وتجارب، وحدةً للتحليل والملاحظة. كما تمثلت حدود الحالة بالمواطنات، وأُسرهن، والقوانين والتشريعات التي تتعلق بأوضاعهن الخاصة.

المُشاركون في الدراسة

مثل مجتمع البحث أسر المواطنات السعوديات المتزوجات بأجنبي في منطقتي الرياض ومكة المكرمة والحاصلين على الإقامة الدائمة، أو غير الحاصلين عليها ويتبعون جنسية والدهم. وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة كرة الثلج، حيث بلغ عددها (24 مفرده).

أدوات الدراسة

أعتمدت الدراسة الحالية على المقابلة وجهاً لوجه، كأداة أساسية لجمع البيانات، إلى جانب أداتي جمع الوثائق والملاحظة. و تنوعت المقابلات المباشرة بين الفردية والجماعية وذلك بحسب المواضيع التي تثار مع المشاركين، وقد ساعدت مجموعات التركيز في تعزيز الترابط والانسجام في رواية الأحداث حيث تتأكد مصداقيتها من خلال الاتفاق الجماعي عليها. بالإضافة لما سبق، إستخدم البحث المقابلات الهاتفية مع الحالات الثلاثة الأخيرة بسبب رفض أحدها للقاء وجها لوجه حفاظاً على سرية هويته، و كذلك وجود حالتين خارج منطقة الباحثة مما صعّب من عملية التنسيق للمقابلة. أما عن أداة الملاحظة فهي تفيد في مطابقة المظهر الحياتي للأسرة مع ما يقدمونه من معلومات بحيث تكون مؤشرات تأكيدية على الوضع الراهن للحالة مما يزيد من صدق البيانات. وأخيراً، تعتبر الوثائق وسيلة فعالة للتأكد من بعض الروايات التي يُدلي بها المشاركين، حيث تم تصنيفها حسب الجدول التالي:

جدول 1: الوثائق التي حصلت عليها الباحثة

مصدرها	موضوعها	القابلية للنشر
وجهاً لوجه	شكل الهوية، خطاب الجوازات، وثيقة سداد رسوم	لا
واتساب	سجل أكاديمي، صورة موقع جدارات، صورة من أبشر، صك زواج	لا

توبتر، تيليجرام	إستغلال المكاتب للأبناء، صورة من حساب الجوازات، صورة من حساب هدف	لا

إجراءات التحليل

مر التحليل بثلاث خطوات أساسية بإستخدام برنامج التحليل الكيفي (MAXQDA)، وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: الترميز الوصفي: تتميز هذه المرحلة بالتداخل بين الرموز والموضوعات بشكل كبير جداً يصعب معها الفصل بينهم، مع العلم أن هذه الصعوبة تبدأ بالاضمحلال سطراً بعد سطر، ومقابلة بعد مقابلة إلى أن يعتاد الباحث على تكرار الوقائع وعموميتها في الحالات المشابهة. مثال ذلك، في سؤال المبحوثين عن المشكلات القانونية التي تواجههم، تم تكرار كلمات تعبر عن ضعف وعي بالقوانين الخاصة بأسرة المواطنة السعودية المتزوجة بأجنبي، مثل نظام النقاط، و التجنيس. وبعد تكرار عملية الترميز الوصفي لعبارات ضعف التوعية استطاعت الباحثة وصفها تحت موضوع عام وهو: "التوعية من قِبل الجهات الرسمية".

المرحلة الثانية: الترميز التفسيري: في هذه المرحلة من الترميز يحاول الباحث فلترة الرموز الوصفية بشكل أكبر بناء على تفسيراتها ومعانيها وإرتباطها بموضوع الدراسة، عن طريق العودة للنصوص المستخرجة وقراءتها والتأكد من تمثيلها لمواضيع معينة، ثم دمج الموضوعات المتشابهة مع بعضها البعض. والجدير بالذكر أنه تتجلى للباحث في هذه المرحلتين علاقة الرموز بالإطار النظري للدراسة ويبدأ بالربط بينها مباشرة، بل وتساعد بشكل كبير في عملية التفسير وإعطاء الوصف المحدد للرموز.

المرحلة الثالثة: الموضوعات الشاملة: تمثل هذه الخطوة المرحلة النهائية من عمليات الترميز، والتي تُبنى على أساس الرموز التفسيرية أعلاه، ولكن بشكل تجريدي أكثر. حيث وصلت الباحثة فيها لمفاهيم نظرية شكلت محاور رئيسية في النتائج، وأسهم معظمها في تفسير النتائج، ولجأت الباحثة لاستبعاد بعض الموضوعات غير المرتبطة بشكل مباشر بموضوع الدراسة، كما تم دمج الموضوعات بشكل أكبر من المرحلة السابقة لتقليص عددها والوصول لمحاور رئيسية تسهم مباشرة بالإجابة على أسئلة الدراسة.

تقييم جودة تحليل البيانات

معايير الصدق النوعي

التثليث: وتقوم الفكرة الأساسية لهذه التقنية على استخدام الباحث لأدوات بحث مختلفة لجمع البيانات وعليه فإن الدراسة الحالية اعتمدت في جمع بياناتها على عدة أدوات (المقابلة، الملاحظة، الوثائق).

الوصف المعمق لمجال البحث والمبحوثين: ويفيد في مساعدة القارئ لتصور الكيفية التي توصلت بها الدراسة لنتائجها، وتقديم تفاصيل مكثفة عن تطور مراحل الدراسة، والمراجع التي تم الاعتماد عليها في تصميم الدراسة، وكيفية الوصول للمشاركين، والصعوبات التي واجهت الدراسة، ومراحل والتحليل بدءًا من الترميز إلى كتابة تقرير الدراسة. كما يتم من خلال تقديم الباحثة وصفاً تصويرياً عن بيئة المشاركين وموقعها، وما تحتويه من أحداث وتفاعل بين المشاركين خصوصاً في المقابلات الجماعية، حتى التفاعلات السلبية التي أثرت في سيرها ومعوقات التواصل بين الباحثة والمشاركين. وأخيراً، عرض الموضوعات والنتائج المغايرة التي لا تتوافق مع نتائج الدراسة، بمعنى آخر إظهار تناقض النتائج كما هي في الواقع.

معايير الموثوقية

توظيف المتابعات: من خلال إرسال الباحثة نسخة مفرغة من المقابلات للمشاركين، بعد التأكد من رغبتهم بذلك. ومن صور المتابعات إجراء مقابلة أخرى إضافية مع المشاركين في الدراسة بخصوص التأكد من محور معين، وتم ذلك من خلال إجراء الباحثة مقابلة هاتفية لاحقة مع (الحالة الثالثة) بعد تفريغ المقابلة الأولى، للتأكد من عدة عبارات أدلت بها المبحوثة.

مناقشة نتائج الدراسة

ما طبيعة المشكلات والصعوبات القانونية التي تواجه أسرة المواطنة السعودية المتزوجة بأجنبي؟

تأخر قرار التجنيس: بينت جميع الحالات المدروسة بلا استثناء قلقها من قرارات التجنيس ومتابعتها الدائمة للتعديلات الوزارية بهذا الشأن، حيث ساوى المنظم السعودي بين الأجنبي المولود لأم سعودية، والأجنبي المولود لأبوين غير سعوديين، في مسألة التقدم للجنسية ومتطلباتها (بلعربي، :370) .2014وتذكر (ح2) أن ابنها الكبير تقدم في طلب الجنسية منذ عشرين عاماً إلى الآن ولم يتم الرد عليه. أما (ح5) فتذكر أنها عندما تقدمت لطلب الجنسية لابنها بعد بلوغ سن الرشد، كان التقديم متوقفاً مما حداها للانتظار حتى أُستؤنف التقديم بعد سنتين، وتقدمت مرة أخرى وكان ابنها قد بلغ العشرين من عمره، مما ينتفي معه أهم شرط من شروط التجنيس وهو التقديم خلال عام من بلوغ سنة الرشد. كما أنها لا تستطيع التقدم للجنسية لابنتها من ذوي متلازمة داون؛ حيث إن من أهم شروط التجنيس إثبات سلامة المتقدم العقلية والجسمية، وبعد سؤالها عن المحاولة قالت: " زوجي قال ما

يوافقوا لأنها ذوي الاحتياجات الخاصة، ويقول انو ايش نستفيد منها (الباحثة: من وين عرف؟) بالقروب فيه ناس برضو عندهم أبناء معاقين قالوا له مرة لا تفكر".

ويذكر أزواج الحالات (3،4،5،6) بأنهم لم يتقدموا للجنسية لعدم استيفائهم لأحد شروطها وهو الحصول على شهادة البكالوريوس كأدنى مؤهل علمي مطلوب، والذي يساوي (5 نقاط من أصل 33 نقطة). أما زوج (ح7) فبرغم حصوله على شهادة الدكتوراه في إحدى التخصصات التي تحتاجها الدولة إلا أنه لم يتقدم للجنسية خوفاً من فقدان امتيازات جنسيته الأصلية الماليزية. وترتب على التأخير في قرار التجنيس أو إيقافه استغلال النفوس الضعيفة لأوضاع هذه الأسر؛ حيث تذكر (ح1) أن زميل أخيها عَرفَ بأمرِ تأخُر تجنيس زوجها (زوج مواطنة وابن مواطنة)، فوعد بأنه سيستخرج له الجنسية مقابل دفع مُقدم قدره أربعة آلاف ريال، حيث بدأ بالتغير بعد استلام المقدم. كما تذكر (ح3) أن أحد العاملين في القطاعات العسكرية يستغل زوجها لإنهاء بعض الخدمات مقابل تقديم أوراقه للتجنيس وإتمامها، والذي تبين لاحقاً أنه لا حول له ولا قوة. أما (ح2) فتقول:

يوم كان عيالي صغار جاء رجال لزوجي وقال أنا أعمل في الوزارة وبعطيكم الجوازات بشرط تعطوني 30 ألف ريال، وراح زوجي وتسلف المبلغ من رجال يعرفه في المسجد، وسلمناه مقدم 4 آلاف ريال أخذتها من أخواني وأهلي، ورحنا للأحوال عشان نصور عيالي ونقدم على الجنسية، ويوم رحنا اكتشفنا أنه غير صحيح، ويوم عطيناه الفلوس ما عاد شفناه.

ومن ناحية نظامية فإنه، يترتب على ما سبق ظهور مسميات مهنية لمن لا مهنة ولا ضميرَ له، ففي تويتر نجد مرتزقة الخدمات العامة، أو مسميات لحسابات شخصية تحت استفسارات أبناء المواطنات الموجهة للجوازات، تستجِرُهُم لحل مشكلاتهم النظامية بطرق غير نظامية، وبمبالغ مادية غير منطقية، ثم بعد التحويل لحساباتهم البنكية يتم التخلي عنهم أو سرقتهم.

ومن ناحية أمنية أكثر أهمية، فإن تجاهل استفسارات الأبناء أو الوالدين فيما يخص قرار تجنيس أبنائهم، يحدهم لتكوين تجمعات إلكترونية (قنوات في التيليجرام على سبيل المثال) في ذات السياق لمناقشة همومهم المشتركة، وإن كانت نظامية وبدافع حسن النية، فإنه قد تتداخل معها رؤوس الفتنة التي تطالب بتصعيدها لمنظمات حقوق الإنسان وربطها بقضايا التمييز ضد المرأة. وهذه التجمعات بيئة خصبة لظهور وتكاثر مروجي الفتنة الذين يجعلون من الشأن الداخلي للدولة شأناً دولياً؛ بغرض تأجيج الرأي العام الدولي ضد المملكة وسياستها في التعامل مع مواطنيها والمقيمين فيها. كما أن التأخر في قرار التجنيس، أو عدم إعطاء رد واضح للمتقدمين فيه تفويت للفرص السانحة لأبناء المواطنات السعوديات كتلقي التعليم في دولة أخرى، أو الالتحاق بوظائف خارج المملكة تضمن لهم عيشاً كريماً ومستوى اقتصادياً متناغماً مع متطلبات الوقت الحالي. وتذكر (ح2)، أنه وبرغم أن أبناءها لم يعرفوا وطناً غير السعودية إلا أنهم فوتوا الكثير من الفرص في سبيل انتظار قرار التجنيس. واتفقت الحالات المدروسة باستثناء (ح7) على أن أهمية الجنسية تنبع من خوفهم على مستقبل أبنائهم في حال ترحيل الأب أو في حالات الطلاق، وعند سؤال الباحثة لزوج (ح4) عن أكثر صعوبة تواجههم في الوقت الحالي، ذكر بلا تردد: " الجنسية.. لو عندك دولتين وحدة حرب ووحدة مستقرة أكيد بتخلين عيالك في الدولة المستقرة (طيب لو لا قدر الله ترحلت) وين أروح؟ ما في دولة تستقبلني، سياسة دول، الفلسطيني ماله ترحيل". كما تذكر (ح3) أن سبب تنازل زوجها عن الأبناء لها: "يقول ما أبي عيالي يروحون اليمن ويتبهذلوا". أما ابن (ح7) فيرى أن الحصول على الجنسية السعودية لا يشكل فارقاً كبيراً بالنسبة له، ويذكر: "أنا أفكر بالجواز الأقوى والمصالح اللي راح تجيني، أنا معي الجواز الماليزي ومميزاته قوية وراح أبدأ أقارن لمن تجيني الجنسية السعودية بتفكير مختلف".

انتقائية التجنيس: وعلى غرار تأخر التجنيس، تأتي مسألة تجنيس المستوفين للنقاط داخل الأسرة الواحدة، أو ما يمكن تسميته الأسرة النووية متعددة الجنسيات، فيصبح في الأسرة الواحدة سعوديين وغير سعوديين، وقد يصبح الأب سعودي والأبناء غير سعوديين. ففي (ح8) حصل الوالدين والإخوة على الجنسية السعودية، وبقي هو وأخته على الجنسية اليمنية كأبناء مواطنة: "أنا محول إقامتي على ابن مواطنة، برغم أن الوالد مواطن جاء الأمر في عهد الملك فهد 1420 للوالد وأولاده، وأخذوها في يوم واحد أخواني وأخواتي والوالد والوالدة، بس أنا وقفوني قالوا تعديت 18 سنة".

كما بقي ابن المواطنة في (ح9) على جنسيته دون إخوته، برغم تحقيقه جميع متطلبات الحصول على الجنسية: "نظام التجنس كان مختلف بعدين تغير، وقف فترة وقالوا انتظر، وبعدها نزل النظام الجديد اللي هو النقاط، وأخواني الكبار قدموا الجنسية وحصلوا عليها كانت سهلة".

وبالرغم أن المملكة العربية السعودية تراعي الصالح العام، في مسألة تجنيس أبناء المواطنات السعوديات، إلا أن لهذه الانتقائية المستحقة باسم النظام، انعكاسات غير محمودة على النسيج الاجتماعي للأسرة، وعامل سلبي مؤثر في روابطها العائلية، ووسيلة للتفاوت الاقتصادي داخل الأسرة الواحدة، باعتبار الجنسية مكون أساسي يعزز من ترابط وتماسك وحدتها. واتفقت الحالتين (8 و9) على أن الفوارق الاقتصادية بينهم وبين إخوتهم السعوديين هي بسبب اختلاف جنسيتهما؛ حيث تأتي مع الجنسية المميزات التي تكفل الحياة الكريمة كالشعور بالاستقرار، والاستفادة من الخدمات المقدمة للمواطنين

كقرض سكني. ويذكر (ح8): "أخواني السعوديين ما شاء الله واحد أخذ قرض وبنى بيته، والثاني اشترى بيت بقرض من البنك ورممه، وأنا ما أقدر من وين أجيب". كما يأتي معها التسهيلات المقدمة للمواطنين كدعم التوظيف والباحثين عن العمل: "فيه أمور تفرض نفسها لا شعورياً تظهر، يعني أنا أخوك سعودي، أنا يحق لي أشتغل في المكان هذا بس أنت لا، أنا أخوك سعودي يحق لي أخذ حافز بس أنت لا، أكيد هنا راح تكون فيه فروقات"(ح9).

الإقامة الدائمة: أما عن شروط التجنيس، فلم يشكل شرط الإقامة الدائمة لعشر سنوات متواصلة للحصول على الجنسية عائقاً أمام أبناء بعض الحالات، حيث بينت الحالات (5 و6) أنه من الآمن لهن السفر داخل المملكة لحين بلوغ الأبناء سن الرشد. وتضيف (ح5) أنها تنسق مواعيد السفر بحيث تحرص أن تكون متواجدة هي وأبنائها في السعودية قبل بلوغهم سن الرشد بفترة زمنية كافية؛ لعدم تفويت فرصة التقديم على الجنسية. بينما اتفقت الحالات (1،2،9) مع ما تم ذكره في دراسة (الفاسي،2021) في إعاقة هذا الشرط للقادرين على العمل عن اقتناص الفرصة للسفر والعمل في الخارج؛ لتحسين حالتهم المادية. حيث يذكر ابن المواطنة (ح9) "الآن عمري 32 سنة، ما سافرت تماما.. لأن من ضمن الشروط الولد ما يسافر.. يعني ما أعرف بلد ثاني.. يعني ما نعرف إلا أهل الوالدة والسعودية".

السجل الجنائي: وعن اشتراط خلو سجل المتقدم للجنسية من حكم قضائي والسجن لجريمة أخلاقية تزيد عن ستة أشهر، فقد بيّن أبناء المواطنات وأزواجهن بلا استثناء أن الالتزام بالقوانين، والامتثال لقواعد السلوك العامة في المجتمع السعودي هو ديدنهم الذي عهدوه من آبائهم للعيش على الأراضي السعودية. وتذكر (ح3) أن زوجها دائماً ما يفكر بأمر الإبعاد والترحيل، ويرى أنه من الآمن دائماً الابتعاد عن كل ما يخالف النظام أو القانون، أما زوج (ح6) فيستشهد بقول والده: "يا غريب خليك أديب". وعلى ذكر العقوبات، فإن (ح2) تعاني من تبِعات الإبعاد النهائي لابنها بتهمة حيازة المخدرات، بشكل يستحيل معه استقدامه مرةً أخرى للسعودية. وقد تبعه في هذا القرار زوجته اليمنية وبناته برغم أنه تنازل عنهم ككفيل لينتقلوا لكفيلٍ آخر. ويقيم أهل الزوجة في السعودية وهي من مواليدها، وقد وُضعت هي وبناتها في النظام تحت مسمى (مفقودة)؛ حيث لم تتمكن من تجديد إقامتها ولا إقامة بناتها، وكان لزاماً عليها تسليم نفسها والرحيل لليمن؛ وعليه تم إيقاف بناتها لمدة سنة عن الدراسة لحين تجديد إقاماتهن. وبعد محاولات الأم المواطنة السعودية المضنية لطلب الاستئناف واستعادة ابنها، والذي تم رفضه لأسباب لا يمكن الإفصاح عنها، اضطرت زوجة ابن المواطنة لتقديم طلب الطلاق من زوجها حتى تتمكن هي وبناتها من الانتقال على كفالة والدها واستئناف حياتها بشكل نظامي. ولم تُعارض الأم قرار زوجة ابنها، بل شجعتها عليه في سبيل حل الأوضاع المتوقفة عليه كتجديد إقامات حفيداتها، وإكمال تطعيماتهم، واستئناف الدراسة، وتقول الأم (ح2) [بحسرة]: "وش نسوي مالها إلا كذا.. بناتها لازم يدرسون". وينتفي مع الماضي الجنائي شرط أساسي من شروط التجنيس حسب المادة الثامنة من نظام الجنسية السعودية. ولا ينعكس هذا الأمر السلبي على ابن المواطنة مرتكب الجريمة فقط، بل يؤثر على ثقة إخوانه في التقديم على الجنسية والحصول عليها فبنظر الأم: "أول كان في أمل واحد بالمية يتجنس ولدي الكبير الحين بعد المصيبة هذي ما في أمل لهم كلهم". (ح2) وعن انعكاس القرار على الأم تقول:

تخيلي أحد أبنائك يخرج من القائمة من أبشر كلها، كيف طلعوا ولدي منها ماله بيانات أبداً، كأنه غير موجود، بموضوع ولدي الكل تخلى عني، خاصة المخدرات قالوا ما نساعدك". (وعن ملامة إخوانها قالت):"لا ما لاموني، لأنهم عارفين أنه طالع من طولي، وقالوا يستاهل دام هذي طريقته، (وسكتت برهة وقالت): الحمدلله [بحسرة] قالوا كان ابن مواطنة ويروح ويجي وأموره طيبة والدولة تسدد عنه ومتعاونين معه. وأردفت (ح1) خسر شيء كبير.

كما بينت الأم أن الابن المبُعد يعاني من ضعف الحالة المادية وشعور الاغتراب ويقيم عند عمته وهي كبيرة سن وفقيرة، وتذكر الأم (ح2): "أن أبناءها لم يعرفوا وطناً غير السعودية"، وحتى عندما تُرسل المال له فإنه يصعُب عليها إرساله بتحويل مالي مباشر، بل عن طريق عدة أشخاص وكل شخص يأخذ منها رسوم تحويل حتى تصل لابنها.

الزواج دون إذن وزارة الداخلية: بالإضافة لما سبق من شروط التجنيس، فإن عقد الزواج للمواطنة السعودية من أجنبي دون أخذ موافقة وزارة الداخلية يترتب عليه تعقيد وتعطيل في أوراق أبنائها الثبوتية لاحقاً، ونقلهم على كفالتها، ناهيك عن الغرامات المالية المترتبة عليها، وعقوبات الفصل الوظيفي إذا كانت عاملة في القطاعات المذكورة في المادة الأولى، في لائحة زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي، كالقطاع العسكري، والمناصب السياسية والإدارية العليا في المملكة. ويرى بلعربي (2014) أن اشتراط الدولة للإذن المسبق للزواج من أجانب هو بغرض إضفاء الرسمية عليه، وهو إحدى المسائل التنظيمية التي ترتب العلاقة الزوجية وتحمي حقوق الأطفال الناتجين عنها. وتذكر (ح3) أن سبب التزامها بالأنظمة الخاصة بالزواج من أجنبي، جاء بعد معاناة والدتها اليمنية التي تزوجت من والدها بالمصافحة، وما ترتب على هذا الزواج من تبعات استمرت حتى تُوفي والدها، وبقاء والدتها على تأشيرة زائر برغم ولادتها وإقامتها في السعودية. وعلى نقيض ما سبق، تُقر (ح1) بأن كل ما مرت به من مشاكل اجتماعية ومادية وعدم استقرار وعرقلة في نقل أبنائها عليها، هو بسبب

زواجها القَبَلي أو زواج المصُافحة والذي تم عقده في المسجد بحضور الإمام وولي أمر الزوجة والزوج والشاهِدَيّن، دون تدوين عقد كتابي أو موافقة وزارة الداخلية. وتذكُر أن الجهات الرسمية تعاونت جداً مع وضعها أثناء الفترة التصحيحية، حيث وثّقت عقدها في المحكمة وحصلت على ورقة تمديد من مكتب القبول بوزارة التعليم ليستمر أبناؤها في الدراسة لحين استخراج شهادات ميلادهم وإقاماتهم وجوازاتهم"رحنا وطلعنا صك زواج، ودفعنا غرامة حوالي 3 آلاف ريال أو أربعة [مو متأكدة] غرامة صك الزواج من تاريخ صك الزواج". فكما أن الزواج من غير موافقة الوزارة يترتب عليه غرامات مالية؛ فإن الأمر سيان مع التأخر في نقل الأبناء على كفالة والدتهم. وقد ذكرت أغلب الحالات تعرضهن لهذا الموقف مع أطفالهن الأوائل؛ نتيجة الجهل التنظيمي بالقوانين المترتبة على زواجها من أجنبي" دفعنا غرامة تأخير عن إضافة الأبناء لي"(ح3)، "دفعت رسوم لما جيت أنقل بنتي علي"(ح5).

نقل كفالة الأبناء على الأم والغرامات المالية: يشترط نظام الكفالة عدم وجود غرامات مالية على الكفيل أو المكفول لنقل الكفالة (وزارة الداخلية،2017)، ولا يُستثنى من هذا الشرط المواطنة السعودية الراغبة بكفالة أبنائها وزوجها. وتذكر (ح1) أنها لم تتمكن من سداد الغرامات المالية لذلك هي لا تستطيع نقل أبنائها عليها كأبناء مواطنة، وعليه لم تتمكن ابنتها من دخول الجامعات السعودية بشكل مجاني، كما أن أبناءها بهوية مقيم لم يستفيدوا من خدمات الصحة المجانية. وتعاني طفلة (ح1) من مشاكل صحية خطيرة استدعت تدخلات جراحية عاجلة مع عجز الأم عن توفير نفقات العلاج على حسابها الخاص: "انولدت بفتحة بالقلب، وسوينا لها عملية وتنومت بالمستشفى لمدة ثلاث أيام ودفعت 2500ريال، وقلت لهم أنها سعودية بس ما نقلتها على كفالتي".

ضعف التوعية بالقوانين المتصلة بالزواج من أجنبي: يبدأ ضعف التوعية بالقوانين المتصلة بزواج السعودية من أجنبي من لحظة التقديم في أمارات المناطق، حيث اتفقت جميع الحالات المدروسة ماعدا (ح4) على أنهم لم يتلقوا التوجيه والتوعية الكافية عن تبعات الزواج من غير سعودي على الأم والأبناء ومستقبلهم. وتذكر (ح2) أنه عندما رفع والدها طلب الموافقة من الأمارة تم إرسال وفد لنجران لسؤال والدها عن السبب لتزويجها من يمني، ولم يتم توضيح التبعات وتقول:" قال أنا زوجتها رجال مسلم ما زوجتها يهودي، رجال مصلي صايم والحمدالله، وختموا على الصك". ومن تاريخ زواج الحالة الثانية، التي تزوجت في بداية القرن الهجري الحالي (1401) إلى وقتنا الحالي، يتكرر هذا المشهد مع الحالات المتزوجات بأجنبي حديثاً، حيث تذكر (ح3) بأن الشيء الوحيد الذي تم إخطارهم فيه أن التجنيس متوقف لجنسية زوجها. أما الحالتين (6و7) فذكرن أن أزواجهن هم من قاموا بالتقديم وإنهاء الإجراءات، وكان حضورهن في الشرطة فقط لتوقيع المعاملة "عندنا مركز شرطة هنا طلبوا حضوري عشان أوقع أوراق، بالسيارة جاب العسكري الأوراق وقعتها"(ح6).

وتذكر (ح7) تفاصيل الإجراءات:

المشكلة عارفة ما أحد يقولك ايش بيصير ولا شي وما قالوا ولا شي اصلا كل واحد يرميك على الثاني كل مكتب يرمي على الثاني والرجال كانوا يقدمون واحنا ندخل الحريم بس وقت العقد ولا جلسوا معاه ولا علموه ايش تبعات زواج الأجنبي من سعودية.. بس أنا أعرف بحكم خبرة خواتي وهو يعرف أكيد بحكم عائلتنا فيها زي هذي الزيجات بس أحد يجلس معانا ويتكلم ويثقف لا.

وعلى العكس، يذكر زوج (ح4) أنه وزوجته تلقوا شرحاً من القسم الاجتماعي بالأمارة عن تبعات الزواج من أجنبي، كمنع الزوجة من الالتحاق بالوظائف العسكرية والقطاعات الحساسة بالدولة، وذكر أن هذه الأمور لم تكن تُهمه، فما كان يهمه هو معرفة امتيازات الأبناء وما يمكنهم الاستفادة منه من عدمها، وهذا لم يتم شرحه لهم "إلا كل شي يشرحونه لك بالأمارة فيه قسم اجتماعي يجلسون معك ويشرحون لك.. يعني فيه مميزات بتنحرمون منها مثل الوظائف.. وكلها كانت أشياء مو مهمة". وترى (ح6) أن في تقييد بعض الوظائف عن السعودية المتزوجة بأجنبي حدّ من فرصها في التوظيف لسنواتٍ طويلة حتى مع امتيازها وحصولها على مرتبة الشرف الثانية: "تجي وظائف أبي التحق فيها بس مقدر مثل في قطاعات للدولة وهذا يجيني شعور انو لو ما كنت متزوجة يمني كان بقدر أتوظف وهذي من الأشياء اللي ما كنت أدرى عنها أول، دوبي دريت".

كما أن شروط وزارة التعليم العالي واقتصار الابتعاث للدراسة بالخارج على المواطنين والمواطنات دون أبناء المواطنات السعوديات، كان أمراً صادماً بالنسبة للحالة السادسة ولم تعرف عنه إلا أثناء المقابلة الوظيفية لوظيفة معيد في إحدى الجامعات: "ما قُبلت لأن الوظيفة في الجامعة ويبون محاضر وبيطلع ابتعاث".

وليس الجهل بالقوانين الخاصة بأبناء المواطنات السعوديات خاص بالزوجين فقط، فقد تبين من خلال المقابلات أن حتى بعض أبناء المواطنات الحاصلين على شهادات جامعية يجهلون نظام (33) نقطة للحصول على الجنسية، و يعتدُون بحصولهم على (7) نقاط، من (10) نقاط، وهي مختصة فقط بالروابط الأسرية: "والله ما أعرف آخر مرة راجعت الأحوال من شهرين شاف معاملتي الموظف ما قال شيء..قال أنتظر"(ح9).

ولا يُبرر ضعف التوعية من الجهات الرسمية المسؤولة عن زواج السعودية بأجنبي، جهل طالبي الزواج بها، خصوصاً أن الفترة التي تستغرقها معاملة الزواج لا تقل عن شهر بحسب تصريح الحالات المدروسة. وإنما هو شرخ تنظيمي يتعارض مع مبادئ الدولة المدنية الحديثة القائمة على الثقة ووضوح عمليات التعاقد والتبادل بين الأفراد، ونشر القواعد والقوانين التي تنظم حياة المستفيدين منها وتمنعهم من الارتجال، وتحميهم من التذبذب الحاصل نتيجة الجهل. فعلى سبيل المثال، تزامنت مقابلات هذه الدراسة مع تعديلات المادة الثامنة من نظام الجنسية، الذي قرر منح الجنسية العربية السعودية من قبل رئيس مجلس الوزراء بناءاً على اقتراح وزير الداخلية، وتباينت ردود أفعال الحالات حسب قراءة القرار وفهمه. ففي الحالات (1،2،5)، أخبرن بأنهن في البداية ظنن أن أبناءهن سيحصلن على الجنسية أخيراً؛ وبعد توضيح الأمر أُصبن وأبنائهن بالإحباط؛ ظناً منهن أن الأمر سيصبح أكثر تعقيداً. وفي المقابلة التالية مع (ح2) تقول: إن أبناءها يرون في الهجرة لكندا وأخذ الجنسية سبيلاً للخلاص من هذا الأمر. أما أزواج الحالات (4و6) فبينوا أنه مجرد قرار إداري ولن يغير في آلية احتساب نقاط التجنيس أو حتى في منع تجنيس بعض الجنسيات العربية، أو تسهيل غيرها. بينما ترى (الحالة الثامنة) أن هذا القرار طالع خير لتسهيلات الحصول على الجنسية، وأظهروا ثقة عالية بسياسية مجلس الوزراء: "نحن عارفين إن مجلس الوزراء إن شاء الله ما فيه شي يقعد فيه يعني كل شي ينجزو نتأمل خير إن تنجز هذي المعاملات"(ح8).

هوية زوج أو ابن مواطنة: وعن شكل هوية أو بطاقة ابن وزوج مواطنة، فقد بيّن أزواج الحالات (3،4،6) أن خانة تحديد مهنة زوج أو ابن المواطنة في هوية الإقامة بـ(زوج مواطنة، أو ابن مواطنة)، دون ذكر المسمى الوظيفي أو المؤهل الدراسي يؤثر على فرصهم في التوظيف، ويذكر زوج الحالة السادسة:

الحين أنا مهنتي مدير تسويق، المفروض يكتبون الكفيل اسم الزوجة.. بس المهنة المفروض يكون المسمى الوظيفي، لأنها تسبب مشكلة.. وكثير تم رفضه من الشركة بسبب أن مهنته تحولت من موظف بمسمى إلى زوج مواطنة يعني بحكم أني موظف بشركة الأفضل أكون بهوية مقيم ولا أصير زوج مواطنة.

ويؤيده بالقرار زوج (الحالة السابعة) والذي لم يقبل الانتقال على كفالة زوجته كزوج مواطنة، فوجوده على عقد عمل تابع لوزارة الخارجية يُشكل مصدر أمان وظيفي ومادي له ولأبنائه. بالإضافة للراتب والمميزات التي سيفقدها مع مسمى مهنة زوج مواطنة، حيث تتكفل جهة عمله برسوم مدارس الأبناء، واستطاع أخذ قرض سكني وصل لمليون ريال بدون فوائد، بالإضافة لخدمات التأمين الطبي المتميزة، وهذا ليس متاحاً لزوج المواطنة مع تدني معدل الرواتب في القطاع الخاص، ومع توجه الدولة لتوطين الكثير من المهن حسب الدليل المحدّث للمهن المقتصرة على السعوديين، الذي نشرته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في (أبريل3، 2023). وفي نفس السياق، يرى زوج (ح4) وهو فلسطيني من مواليد السعودية بأن هوية زوج مواطنة لا تمُكنه من السفر ولا يُعترف فيها خارج المملكة، خصوصاً بأنه لا يحمل هو وأبناؤه جواز سفر فلسطيني بسبب ظروف دولته، بل وثيقة مرور سورية وهي الأخرى غير معترف فيها في بعض دول الخليج أيضاً: "الوثيقة مقدر أسافر فيها ماهي معترف فيها في كل الدول، ما عندي جواز، هوية زوج مواطنة هذي وظيفة مو هوية. يعني رحت البحرين دخلت من الجمارك بوثيقة مرور، مرة رحت الإمارات ورفضوا يدخلوني ورجعت من الحدود للحدود عشان ما معي إلا وثيقة".

سجل الأسرة: بينت الحالات المدروسة أنه في السابق كان الأبناء يُضافون في قائمة المكفولين: "أول بناتي في أبشر كانوا في قائمة المكفولين مع الخدامة، يعني مو في قائمة عائلتي، وزعلت على بناتي يعني ليش مصنفيهم غلط، والحين الحمدالله تعدل"(ح6). كما بينت الحالات أنهن لا يستطعن استخراج سجل أسرة برغم أن التعديلات الحديثة على موقع أبشر الإلكتروني أتاحت أيقونة إصدار هوية الأسرة، إلا أنه لم يتم تفعيلها، ولم يتم توضيح الأسباب من الجهات الرسمية ذات العلاقة. وتتفق الحالات (3،5،7) على أنهن يعانين كثيراً في الأماكن التي تتطلب إبراز بطاقة العائلة كالمدارس والمستشفيات، ويضطررن لفتح حساباتهن في أبشر لإثبات ذلك، وفي بعض الأحيان حمل الأوراق الثبوتية كصك الزواج، وشهادات الميلاد. وتذكر (ح7) أن إحدى معارفها تمكنت من استخراج سجل الأسرة، ونصحتها بالتوجه لإدارات مناطق غير مزدحمة كالقصيم وحائل حيث يتعاونون معها بشكلٍ أفضل .

برامج الدعم والتمكين في سوق العمل: اتفقت الحالات مع نتائج الدراسات السابقة (الفاسي،2021)، التي بينت عدم استفادة أبناء المواطنة من برامج دعم الباحثين عن عمل كساند وحافز، وبرامج التدريب المنتهي بالتوظيف. حيث يذكر أبناء المواطنات في الحالات (2,5,8,9) أنه لم تثبت أهليتهم لاستحقاق الدعم بسبب أنهم غير سعوديين، برغم توضيح "هدف" عبر حسابها في تويتر أن الدعم يشمل أبناء المواطنات السعوديات (هدف،2014). كما يذكر أبناء المواطنة في الحالتين (5، و10) أنهم لم يُقبلوا في برامج التدريب المنتهية بالتوظيف، فالتقديم عبر منصة (جدارة) يتطلب منهم إدخال رقم هوية وطنية تبدأ برقم واحد. بالإضافة لذلك تذكر ابنة المواطنة في (ح5) أنها لم تستفد من برنامج (وصول) لنقل المرأة العاملة، بسبب حصر التسجيل في طاقات على السعوديين: "أبي أسوي وصول حق اوبر وكريم ما عندي اكسس، ما أقدر، لأن طريقة التسجيل تكون عن طريق

طاقات، وطاقات ما تدخلني، البنات اللي معاي كلهم مسوين وصول". كما تؤيدها في الرأي الحالة (10): "دخلت قال عفوا الخدمة متاحة للسعوديين فقط، أي شي تبع الموارد البشرية ما أقدر أستفيد منه".

توطين المهن: اتفقت الحالات (2,5,9,10) أن قرار السماح لأبناء السعوديات بالعمل في مهن السعوديين غير نافذ، حيث يذكر ابن المواطنة في (الحالة التاسعة): "الهندسة مطلوب فيها 20٪ توطين، تواصلت مع الموارد البشرية قالوا لي تتعامل معاملة السعودي في المهن الموطنة 100٪ أو مهنة عادية ما عليها توطين، أغلب الوظائف المطروحة خدمية كاشير، بائع، أما الوظائف اللي فيها إبداع معين مقصورة على السعوديين".

وتذكر الحالة الثانية: "عيالي صاروا أبناء مواطنة ومو مسموح لهم يشتغلون شغل عادي حتى الشركات ما تقبل أبناء مواطنة، حتى أخم قدموا على شركات حراسات أمنية في حديقة ولم يقبلوهم.. قالوا لا نقبل أبناء مواطنة، مسموح له يشتغل كاشير في بنده والعثيم بس غيره لا".

بالإضافة لشروط توطين المهن، فإن اقتصار قبول أبناء المواطنة في القطاع الخاص لا يشمل جميع الشركات، ويستثنى منها الشركات الحكومية: "الشركات الحكومية الكبيرة مستحيل يقبلوا أبناء المواطنة إلا لو واحد بالمليون"(ح9).

الإعانات الحكومية: تتفق(ح1) مع دراسة (الفاسي،2021) في أنه تم رفضها من الضمان الاجتماعي المطور؛ بسبب عدم أهليتها وذلك لأن أبناءها وزوجها أجانب، ولا يوجد لديها صك إعالة: "حاولت أبين ظروفي المادية لكنها ما تجاوبوا"، حيث يسمح النظام باستفادة المواطنة السعودية المتزوجة من أجنبي في حال وفاة زوجها أو طلاقها (نظام الضمان الاجتماعي، نوفمبر،2022) كما بينت (ح2) أنها لم تستفد من الضمان إلا بعد وفاة زوجها: " ينزل لي الضمان من وفاة زوجي من تسع سنين.. وقبلها ما كان ينزل لأني متزوجة أجنبي". أما عن حساب المواطن فذكرت (ح2) أنه تم رفضها ثم بعد فترة تم قبولها، بدون إيضاح أسباب الرفض أو آلية أهلية القبول.

الإعفاء الضريبي: لم يشمل قرار الإعفاء من دفع الضريبة المضافة للمواطنين المستفيدين من خدمات التعليم الأهلي بعض أبناء المواطنات السعوديات: "حتى المدرسة الأهلية أدفع لها زيادة ضريبة 700 ريال، وزيادة عشان أجنبية.. أقولهم هي بنت مواطنة يقولو ما نزل بالنظام، يقول مكتوب بالجنسية تايلدني وأنا أسجلهم بهوية ابن مواطنة مو بالجواز"(ح5). وتذكر كذلك أنها تتكبد العبء المادي لدفع رسوم مدرسة ابنتها المصابة بمتلازمة داون، برغم أن الدولة تتحمل رسوم الحالات من السعوديين في مراكز التأهيل الأهلية، مما أجبرها على التخلي عن المدرسة وتدريس ابنتها في المنزل، مع العلم أن بنود الإقامة الدائمة واضحة بشأن معاملة أبناء المواطنات السعوديات معاملة السعوديين في التعليم والصحة:" بعد كذا جاء قرار إعفاء المواطنين من الضمان الاجتماعي، وأنا رحت قالوا بنتك بنت مواطنة زي الأجنبية ووصلت 20 ألف وما عاد قدرت أدفع، فجلستها بالبيت"(ح5).

نقل أبناء المواطنات لمدارس مخصصة للأجانب: اتفقت الحالتين (1و6) أنه تم إخراج أبنائهن من المدارس المخصصة للسعوديين وإلحاقهم بمدارس الأجانب أثناء تعديلهن لأوضاعهم كأبناء مواطنة. وتذكر المواطنات أن هذا الأمر شكل عبئاً مادياً، وجهداً مضاعفاً في نقل الأبناء يوميا في مدارس بعيدة عن المنزل: "كانت في مدرسة مسائية خاصة بالأجانب والجاليات، صارت لخبطة بأمور التسجيل في نور ودرست فترة بعدين نقلتها"(ح5)،"ولدي يوديهم كل يوم لمنفوحة عشان المدارس هنا رفضوهم"(ح1).

تملك وتفريغ العقارات: بينت المادة الثانية من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ (1421/04/17) الموافق (2000/07/20)، على أنه يُسمح للأشخاص غير السعوديين ذوي الصفة الطبيعية المقيمين في المملكة إقامة نظامية بتملك العقار لسكنهم الخاص، وذلك بعد الترخيص لهم من وزارة الداخلية (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء،2000). إلا أن هذا النظام لم يذكر نصاً إمكانية تملك العقارات لأبناء المواطنة السعودية، أو نقلها وتفريغها. وعليه تساءلت جميع الحالات المدروسة عن مصير العقارات بعد وفاة الأم؛ خصوصاً أنه وبرغم كثرة التساؤلات لا يوجد من يجيب عليها من الجهات الرسمية، بشكل تضمن معه المواطنة السعودية استقرار أبنائها بعد وفاتها: "القوانين اللي تخص أبناء المواطنات فعلياً ماهي واضحة"(ح9). وبشكل طبيعي يشكل هذا الأمر هاجساً لأبناء المواطنات الذين يستحيل عودتهم لبلدانهم ذات الظروف السياسية غير المستقرة كفلسطين واليمن، وقد تساءلت (ح2) بقلق عن مصير من يسكن معها من أبنائها الستة وأحفادها بعد وفاتها: " لا يمكن نقل البيت باسمهم، الأكيد أنه بيباع، أو ينقل باسم أحد سعودي". أما (ح3) فتذكر أنها استفادت من برنامج سكني لتملُك منزل لها ولأبنائها، ويشغلها فكرة استقرارهم السكني بعد وفاتها. وفي (ح5)، ذكرت الزوجة أنها سجلت البيت باسم أخيها لتضمن حق أبنائها بعد وفاتها. وذكر زوج (ح4) أن البيت مسجل باسم زوجته برغم أنه هو من بنى البيت كاملاً، والأمر متروك لله بعد ذلك. أما (ح6) فتسكن في بيت والدها مُبررة ذلك بضعف القدرة المادية وعدم وضوح مستقبل العقار الذي ستتملكه، خصوصاً أن اقتصاص مبلغ القرض السكني من راتبها سيؤثر على استقرارهم المادي، وفي النهاية لن يؤول

أصل العقار لبناتها. وتنظر (ح7) للأمور نظرة براجماتيه ففي حال استحال قرار التجنيس لأبنائها، فإن خيار بيع الممتلكات والهجرة لماليزيا متاحاً: " نحن حاطين أسوأ الاحتمالات، ومتهيئين نفسياً أنا وأطفالي أننا في أي لحظة ممكن نروح ماليزيا، وأساسا عندنا بيت هناك الحمدلله".

أبناء المواطنة بعد الطلاق ووفاة الأم: ولم يكن تملك العقارات وتوريثها للأبناء الهاجس اليتيم الأكبر للمواطنات السعوديات وأُسرهِنّ، فقد بَيّن الأبناء قلقهم من انتهاء المميزات المقدمة لهم في حال طلاق والدتهم أو وفاتها، وعززه انعدام الشفافية والوضوح بالقوانين الخاصة بأبناء المواطنات السعوديات المطلقات أو المتوفيات، حيث لا يوجد وثيقة رسمية من الجوازات السعودية متاحة تبين مآل الأبناء بعدها "ترسل رسالة في تويتر للجوازات، عن ابن المواطنة اللي توفت والدته بيردون عليك، لكن وثائق رسمية ما بتحصلين على أي وثيقة"(ح8). فبحسب تصريح الحساب الرسمي لخدمات الجوازات الإلكترونية في تويتر، أن أبناء المواطنة يبقون على كفالة الأم في حال طلاقها دون رسوم ولا يستفيدون من الإقامة الدائمة (الجوازات–أبشر، 2018). وفي ردٍ آخر، فإن أبناء المواطنة المتوفاة مُلزمون بنقل خدماتهم على رقم سجل جديد، من أجل استمرار تجديد الإقامة. وجاء توضيح خدمة العملاء في الجوازات كرد على استفسار بشأن صحة فقدان أبناء المواطنات الإقامة في المملكة، بعد وفاتها حال عدم وجود كفيل لهم، وجاء الرد بأن التعليمات تلزم نقل خدمة أبناء المواطنة على رقم سجل جديد، بعد وفاة الأم لاستمرار تجديد الإقامة (الجوازات–أبشر، 2018). ويتزامن مع هذا الطرح سيناريو ماذا بعد الأم؟ فإذا كانت التعليمات تنص على نقلهم لكفيل آخر، أو مؤسسة أو شركة مع فقدان مميزات الإقامة الدائمة المتمثلة بخدمات التعليم والصحة المجانية والإعفاء من تجديد الرسوم، فكيف هي الحال مع أبناء المواطنة المستمرين في المقاعد الجامعية، أو المستفيدين من الخدمات الصحية. فعلى سبيل المثال، يتعيّن على ابن المواطنة السعودية المتَوفية في (ح9) الاختيار بين أمرين كلاهما مُر إما الترحيل أو النقل: "الحين بعد 32 سنة مطلوب مني أني أروح اليمن، صعبة جداً، مو من ناحية رزق أو فلوس، يعني الرزق على الله، بس من ناحية أن الواحد يغترب غصب عنه في هذا العمر". حيث يكَرّه على حدِ تعبيرهُ أن ينقُل كفالتهُ على كفيل أو شركة يتحكمون به بعد أن كان يتمتع بالحريةِ والاستقلالية كابن مواطنة: "الآن مطلوب مني أذهب لليمن أو أنقل كفالتي على أي شخص يتحكم فيني كأني أجنبي، ولا أقدر أنقل على فرد إلا بمهنة سائق أو عامل منزلي، وحتى لو نقلت وعطوني مية ألف والله أنها غصة في قلبي يجي واحد يتحكم فيني". كما أن الانتقال على كفالة إخوته السعوديين بالتجنُس بتأشيرة سائق أو عاملٍ منزلي، خيار غير متاح أبداً لما فيها من جرح لكرامتهِ أمام نفسهِ وأفراد أسرتهِ. ويرى أن يتم استغلال طاقته وتخصصه ورغبته في خدمة وطنه الذي نشأ فيه: "يعني ابن مواطنة مثلي دفعت علي الدولة مبالغ مهولة، أيش المشكلة لو الدولة تستفيد مني وأنا أكمل حياتي اللي أنا عايشها، أكملها باستقرار، عطيني أمل أني أنمي وأطور في البلد هذي". ويحمل إجراء عدم الاستفادة من الإقامة الدائمة الآباء والأبناء على طرح تساؤلات غيبية كثيرة، فتتساءل ابنة (ح5) وهي في المرحلة الثانوية: " لو ماتت أمي ما عاد بنصير أبناء مواطنة، بنصير أجانب، أين نروح، صعب جداً حياتي هنا بالسعودية، كيف أروح هناك وأنا ما عندي حتى لغة". ومن خوالج طالبة الثانوية إلى تشاؤمية ابن الخامسة والأربعين ربيعاً في (ح8) الذي يتمنى الموت قبل والدته، لئلا يشهد سوء منقلبه وأبنائه، فخيار الهجرة غير وارد، كما أنه في حال نقل كفالته سيتكبد مصاريف تجديد رسوم إقامته وإقامات أبنائه العشرة، والتأمين الطبي لهم:

يعني أنا الحين أعاني، يعني الوالدة عمرها 75 سنة الله يطول بعمرها، أنا مدري أموت قبلها أو تموت قبلي، يعني لو تموت أمي وين أروح [حيرة]، وين أروح [يتساءل] أنا أتمنى أني أموت قبلها. فلو توفت الوالدة عندي خيارين أما أني أنقل على مؤسسة أو شركة، وأنا عندي 10 أولاد يعني لكل واحد 400 بالسنة، وأنا رسومي لحالي 12 ألف، من وين أجيب.

أما ابن (الحالة السابعة) فيعتقد أن: "اللي انولدوا بالسعودية مالهم فرصة برا، لأنهم تربوا هنا وكبروا هنا حتى لغة بلده ما عنده، حتى لو رجع بلده ما راح يقدر يعيش هناك". ويتخيل زوج (ح6) أنه في حال الفراق سيأخذ بناته للعيش في دول الخليج فهي الأقرب لعادات وتقاليد السعودية، حيث سيصبح من الصعب على عائلته العيش كمقيمين في المملكة "ممكن أروح الإمارات بعيالي، وشركتنا هناك وأخواني هناك، والناس هناك والمعيشة قريبة من المملكة بس اليمن لا كمستوى معيشي وعيشة صعبة". وفي الختام، فإنه من الجدير بالذكر أن التفصيل في المشكلات القانونية التي يواجهها أبناء المواطنات السعوديات وأزواجهن، جاء في مقدمة المشكلات المعروضة بسبب أهميتها التسلسلية لارتباطها بشكلٍ وثيق بالمشكلات الاقتصادية اللاحقة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن القوانين السالفة الذكر تتمتع بدرجة عالية من الحساسية، التي يترتب على خرقها تبعات خطيرة على مناحي الحياة المختلفة لأسرة المواطنة السعودية، وعلى أمنِها النفسي والاجتماعي واستقرارها الأسري. كما أنه لا يمكن فهم أسباب المشكلات الاقتصادية التي تعانيها هذه الأسر من دون فهم الترتيبات الخاصة بهم، لذلك كان لزاماً البدء فيها وتوضيحها والاستدلال على وجودها عند الحالات المشاركة.

ما أساليب التكيف التي تتبعها أسرة المواطنة السعودية للتعاطي مع الأوضاع القانونية التي تواجهها؟

يتنوع التكيف بين السلبي والإيجابي؛ حيث يشير التكيف الإيجابي لقدرة الأفراد على إحداث تغيير يسهم في استقرار النسق وتخفيف مشكلاته. أما السلبي في الجهة المقابلة، فيعبر عن محدودية تدخل الأفراد في حل مشكلاتهم، وتركها للوقت (الفقيه، 2015). وتعبر الدراسة الحالية عن التكيف بأنه استعداد وقدرة أسرة المواطنة السعودية على خلق وابتداع الأساليب المناسبة؛ للتعامل مع الأوضاع المتغيرة الخاصة بهم، على المستويات الثلاثة التالية القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية:

أساليب التكيف مع الأوضاع القانونية: في الحقيقة والواقع، لا تبتدع أسرة المواطنة أسالباً تكيفية كثيرة فيما يخص قوانين تنظيم زواج السعودية من أجنبي، أو الإقامة الدائمة للأبناء، أو التصرف في حالة وفاة الأم أو طلاقها. وذلك بسبب خاصية الثبات النسبي وانعدام المرونة الذي يغلب على طبيعة القوانين المدنية. حيث لا تملك أمامه الأسرة إلا القبول والامتثال، أو المقاومة والانسحاب. وهذا ما يمكن تسميته صراع الإحجام والإحجام، أو التكيف من خلال القسر والإجبار. ويعرفه (جابر،2010) بأنه وسيلة من وسائل التكيف يمثل ردة الفعل الناتجة عن تنافس دَافِعين يكون الفرد أمامهما مجبراً على الاختيار بين قوتين سلبيتين، أو وجود طرفين أحدهما ضعيف والآخر قوي. ولتوضيح ذلك، ترى ابنة المواطنة في (ح10) أنها مجبرة للاختيار بين البطالة، أو القبول بالوظيفة المخصصة لأبناء المواطنات ذات الأجر المتدني والميزات المعدومة. كما ترى المواطنة في (ح1) أن الاقتراض، وتحمُل الدَين لسداد المخالفات لنقل كفالة أبنائها عليها كأبناء مواطنة، أضمن من بقائهم على هوية مقيم ومعاملتهم معاملة الأجنبي. وتمثل ردات الفعل هذه صورة إيجابية للتكيف الاجتماعي وهي الامتثال. حيث تعبر عنه الباحثة بمعايرة الفرد أهدافه وتصرفاته مع المجتمع، ووسائل الضبط، والتنظيم المتاحة فيه. والامتثال كما يرى ميرتون يمثل حالة التوافق، والتلاؤم، والانسجام مع الأهداف الثقافية، التي تفرضها المؤسسات المجتمعية المختلفة (الحوراني،2010). بالإضافة لما سبق، فإن القبول والامتثال التكيفي يعمل عمل الإجراء الوقائي، الذي يسهم في تحقيق النقاط للحصول على الجنسية، ويحول بين أبناء المواطنات والوقوع في الخطأ، وارتكاب المخالفات القانونية، التي تؤدي للترحيل والإبعاد. على سبيل المثال: "يعني أنا كابن مواطنة أهلنا يحرصوا علينا انو انتبه وكذا خصوصا انو من شروط الجنسية انو ما يكون عندك مشاكل بس الواحد يكون حريص"(ح9). و"يعرف زوجي يعني إذا سوا شي مو زين يبعدونه عن السعودية"(ح3).

وفي الجهة الأخرى، تبرز صور المقاومة كأسلوب تكيفي عن طريق الابتكار كما يرى ميرتون. وتحدث المقاومة عندما يرفض الفرد القبول بوسائل الإشباع المتاحة، فيلجأ لاستحداث وسائل إشباع ممكنه لتحقيق أهدافه. ولتوضيح ذلك، يُخير النظام ابن المواطنة (ح9) بين البقاء في السعودية بعد وفاة والدته، على كفالة فرد بفيزا عامل، أو على كفالة شركة، أو أن يتم إبعاده عن المملكة. وبدلاً من الاختيار بين البدائل المتاحة، ابتكر الابن خياراً رابعاً غير مُعترف به نظامياً، وهو تجديد إقامته على كفالة والدته المتوفية، من خلال الاستعانة بمكاتب خدمات تعرف جيداً ثغرات النظام "الجوازات عندهم صلاحية يجددون لحالات استثنائية، المعقب ما يقدر يجددها بنفسه لابد من موظف هناك ينجز المعاملة".

أما الشكل السلبي للتكيف مع التنظيمات الرسمية، فقد ظهر بالإنسحابية. والتي تمثل الرفض للأهداف، والوسائل المشروعة لتحقيقها. فلا يستطيع الجميع تحقيق النجاح كما يفسر ميرتون، لذلك يختارون الانسحاب، واللجوء للتسول والمخدرات، أو إلى أي سلوكيات يكونون هم الضحايا فيها (الوريكات،2013). فعلى سبيل المثال فضل ابن المواطنة في(ح2) العمل كمتسبب في الحراج، على البقاء في وظائف مخصصة لأبناء المواطنة. والذي انعكس على أسرته بشكل سلبي، حيث استحال مع هذا الدخل توفير احتياجات أطفاله الأساسية "ولدي كان عاطل بس متسبب بالحراج وحل الإيجار عليه وزادت عليه المسؤولية والحفايظ والحليب وكان يلح عليه صديقه عشان يأخذ الحبوب [المخدرات] ويبيعها ويتصرف بفلوسها، وهو خذها مضطر عشان الفقر والحاجة". بالإضافة لذلك، يعبر الانحراف، وعدم الامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، عن سوء التكيف المكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية، والتطبيع الاجتماعي. وذلك كما ترى النظرية السلوكية، التي تقلل من شأن قواعد الضبط الرسمي كرقيب ومُقوم لتصرفات أعضاء المجتمع. وبالنظر لثقافة الفقر التي تتبناها أسرة الحالة الثانية فإن الدراسة الحالية تتفق مع منظور السلوكية. كما تتفق مع دراسة (جبر،2015) التي ترى أن ثقافة الفقر تُشكل استراتيجيات تكيف تتناسب معه، كالتطاول على القيم الاجتماعية، وامتهان التسول، وارتكاب الجريمة، وممارسة الاحتيال، والإدمان، وتجارة الممنوعات.

التوصيات

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التوعية بالقوانين المتصلة بزواج السعودية من غير سعودي. و مساواة تجديد هوية مقيم بالهوية الوطنية، وإتاحة نقل الكفالة على الأم حتى بوجود الغرامات المالية. و تعديل شكل هوية زوج و أبناء المواطنة. و تحديد مدة لقرار التجنيس مدروسة من أصحاب القرار في الدولة، ومعلنه. كذلك، إتاحة بقاء الأبناء تحت كفالة الأب تحت سن الثامنة عشر و تحت كفالة أنفسهم بعد السن القانوني. و إنشاء موقع إلكتروني و مكاتب لتقديم الخدمات أسوة بمكاتب ناجز للخدمات العدلية. أخيراً، تخصيص أيقونة لأبناء المواطنات في موقع وزارة الموارد البشرية.

مساهمة المؤلفين: منيرة عبدالله الدريويش، مؤلف؛ عبد السلام وايل السليمان، مشرف

الإفصاح عن تضارب المصالح إن وجد: المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الدعم المالي: لايوجد

الاهداء: شكر خاص للمشرف د. عبد السلام السليمان، و للدكتور ذيب بن محمد الدوسري. وللجنة المناقشة أ.د. نورة المساعد، و أ.د. صالح الخضيري، و د. لانا بن سعيد، و د. هند العتيبي.

المراجع:

الجوازات-أبشر) .[EpassportGovSa] أكتوبر5، 2018). مرحباً، ابناء المواطنة يبقون على كفالة الام [حساب حكومي]. تويتر . https://twitter.com/EpassportGovSa/

الجوازات-أبشر) .[EpassportGovSa] أكتوبر7، 2018). مرحباً، ابناء المواطنة بعد وفاة الأم [حساب حكومي]. تويتر . https://twitter.com/CareAljawazat/

الحوراني، محمد. (2010). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.

حورية، شريف (2022). التوافق الزواجي للزوج في إطار الزواج المختلط من أجنبية وعلاقته بالصراع الثقافي الأسري للأبناء. مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية،39، 1367-1452 . https://sdl.idm.oclc.org

خدمة العملاء –هدف) .[HRDF_Care] يونيو 2، 2014). برنامج حافز يشمل السعوديين [حساب حكومي]. تويتر . https://twitter.com/HRDF_Care

زيدان، مؤيد. (2018). علم الاجتماع القانوني. الجامعة الافتراضية السورية . https://pedia.svuonline.org/.pdf

الشباني، غانم. (2018). الحق في المواطنة بين النص والتطبيق (دراسة مقارنة). مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 10(4)، 302-357 . https://search.emarefa.net

الشلهوب، منصور. (2012). إختلاف الجنسية وأثره على أطراف الزواج في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون المصري [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عون، عمار. (2014). التوافق الزواجي: دراسة مقارنة بين الزواج المختلط الجزائري-عربي، والزواج المختلط جزائري أجنبي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة وهران https://theses.pdf .

الفاسي، هتون. (2021). مواطنة المرأة السعودية بين الواقع القانوني والواقع المعيش: لحظة الزواج من غير مواطن. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 47(181)، 391-436 . https://mandumah.com

الفقيه، عبد العاطي. (2015). التكيف الاجتماعي، المفهوم والأبعاد دراسة نظرية سيسولوجية. المجلة الليبية العالمية، 4، 1-21 . https://journals.uob.edu

المعجم الأنطولوجي. (د.ت.). المعجم الأنطولوجي. تم الاسترجاع أكتوبر، 16، 2024 من https://ontology.com

معجم المعاني. (د.ت.). معجم المعاني. تم الاسترجاع أكتوبر، 16، 2024 من https://www.almaany.com

المديرية العامة للجوازات. (د.ت.). نظام الإقامة https://gdp.gov.sa .

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات. (د.ت.). قرار مجلس الوزراء رقمه (406)، تاريخه (27/ 12 /1433). تم الاسترجاع من https://ncar.gov.sa :

المنصة الوطنية الموحدة. (2022). منح الجنسية للمواليد أبناء السعوديين . https://www.my.gov.sa/

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (أبريل، 2019). نظام الجنسية العربية السعودية . https://laws.boe.gov.sa

‘Awn, ‘Ammār. (2014). al-tawāfuq al-zawājī: dirāsah muqāranah bayna al-zawāj al-mukhtalaṭ aljzā’ry-‘rby, wa al-zawāj al-mukhtalaṭ Jazā’irī ajnabī [Risālat mājistīr ghayr manshūrah]. Jāmi‘at Wahrān. https://theses.pdf

al-Faqīh, ‘Abd al-‘Āṭī. (2015). al-takayyuf al-ijtimā‘ī, al-mafhūm wa-al-ab‘ād dirāsah Naẓarīyat syswlwjyh. al-Majallah al-Lībīyah al-‘Ālamīyah, 4, 1-21. https://journals.uob.edu

al-Fāsī, Hatūn. (2021). muwāṭanah al-mar’ah al-Sa‘ūdīyah bayna al-wāqi‘ al-qānūnī wa-al-wāqi‘ al-ma‘īsh: laḥẓat al-zawāj min ghayr Muwāṭin. Majallat Dirāsāt al-Khalīj wa-al-Jazīrah al-‘Arabīyah, 47(181), 391–436. https://mandumah.com

al-Hay’ah al-‘Āmmah lil-Iḥṣā’. (2021). taqdīr ‘adad al-Sukkān lmntṣf ‘ām 2021. https://www.stats.gov.sa

al-Ḥūrānī, Muḥammad. (2010). al-naẓarīyah al-mu‘āṣirah fī ‘ilm al-ijtimā‘. Dār al-Majdalāwī lil-Nashr wa al-Tawzī‘

al-Markaz al-Waṭanī lil-Wathā’iq wa-al-Maḥfūẓāt. (D. t.). qarār Majlis al-Wuzarā’ rqmh (406), tārīkhuh (27/12/1433h.). tamma al’strjā‘ min: https://ncar.gov.sa

al-Minaṣṣah al-Waṭanīyah al-muwaḥḥadah. (2022). Minaḥ al-jinsīyah llmwālyd abnā’ al-Sa‘ūdīyīn. https://www.my.gov.sa

al-Mudīrīyah al-‘Āmmah lljwāzāt. (D. t.). Niẓām al-iqāmah. https://gdp.gov.sa

al-Mu‘jam al’nṭwlwjy. (D. t.) al-Mu‘jam al’nṭwlwjy. tamma al’strjā‘ Uktūbir, 16, 2024 min https://ontology.com

al-Shabbānī, Ghānim. (2018). al-Ḥaqq fī al-muwāṭanah bayna al-naṣṣ wa-al-taṭbīq (dirāsah muqāranah). Majallat al-muḥaqqiq al-

‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā‘īyah, 24(2), 447–462. https://www.researchgate.net

Jābir, Naṣr al-Dīn. (2010). Ab‘ād ‘amalīyat al-takayyuf al-nafsī wa al-ijtimā‘ī. Majallat Abḥāth nafsīyah wa tarbawīyah, 3, 5–29. https://www.asjp.cerist.dz/en

Khidmat al-‘umalā’-hdf [HRDF_Care]. (Yūniyū 2, 2014). Barnāmaj ḥāfz yashmalu al-Sa‘ūdīyīn [ḥisāb ḥukūmī]. tūwītar. https://twitter.com/HRDF_Care

Milewski, N., & Kulu, H. (2014). Mixed Marriages in Germany: A High Risk of Divorce for Immigrant-Native Couples. *European Journal of Population*, 30, 89–113. https://doi.org/10.1007/s10680

Mu‘jam al-ma‘ānī. (D. t.). Mu‘jam al-ma‘ānī. tamma al’strjā‘ Uktūbir, 16, 2024 min https://www.almaany.com

Wizārat al-dākhilīyah. (2017, Yanāyir). khidmat naql al-kafālah. https://www.moi.gov.sa

Wizārat al-‘Adl al-Sa‘ūdīyah. (D. t.). Lā’iḥat Zawāj al-Sa‘ūdī bi-ghayr Sa‘ūdīyah wa-al-Sa‘ūdīyah bi-ghayr Sa‘ūdī. https://www.moj.gov

Wizārat al-mawārid al-basharīyah wa-al-tanmiyah al-ijtimā‘īyah. (2022, Nūfimbir). Niẓām al-ḍamān al-ijtimā‘ī al-Muṭawwar. https://www.hrsd.gov

Wizārat al-mawārid al-basharīyah wa-al-tanmiyah al-ijtimā‘īyah. (Abrīl, 2023). al-Dalīl almuḥddth lil-mihan almqtṣrh ‘alá al-Sa‘ūdīyīn. https://www.hrsd.gov.sa

Zaydān, Mu’ayyad. (2018). ‘ilm al-ijtimā‘ al-qānūnī. al-Jāmi‘ah al-iftirāḍīyah al-Sūrīyah. https://pedia.svuonline.org/.pdf

Ḥillī lil-‘Ulūm al-qānūnīyah wa al-siyāsīyah, 10(4), 302–357. https://search.emarefa.net

al-Shalhūb, Manṣūr. (2012). Ikhtilāf al-jinsīyah wa-atharuhu ‘alá aṭrāf al-zawāj fī al-niẓām al-Sa‘ūdī dirāsah muqāranah bi-al-qānūn al-Miṣrī [Risālat mājistīr ghayr manshūrah]. Jāmi‘at Nāyif al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm al-Amnīyah

al-Warīkāt, ‘Āyid. (2013). naẓarīyāt ‘ilm al-jarīmah. Dār Wā’il lil-Nashr

aljwāzāt-’Bshr [EpassportGovSa]. (aktwbr5, 2018). mrḥban, abnā’ al-muwāṭanah ybqwn ‘alá Kafālat al-ummah [ḥisāb ḥukūmī]. tūwītar. https://twitter.com/EpassportGovSa/

aljwāzāt-’Bshr [EpassportGovSa]. (aktwbr7, 2018). mrḥban, abnā’ al-muwāṭanah ba‘da wafāt al-umm [ḥisāb ḥukūmī]. tūwītar. https://twitter.com/CareAljawazat

Baber, R. (1937). A Study of 325 Mixed Marriages. American Sociological Review, 2(5), 705–716. https://doi.org/10.2307/2083823

Bil‘arabī, Hawwārī. (2014). al-zawāj al-mukhtalaṭ fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah wa ishkālātihi. Majallat Jāmi‘at al-Malik Sa‘ūd, al-Ḥuqūq wa-al-‘Ulūm al-siyāsīyah, 23(2), 355–402. https://search.ebscohost.com

Hay’at al-khubarā’ bi-Majlis al-Wuzarā’. (Abrīl, 2019). Niẓām al-jinsīyah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah. https://laws.boe.gov.sa

Hay’at al-khubarā’ bi-Majlis al-Wuzarā’. (ywnbw, 2000). Niẓām tamalluk ghayr al-Sa‘ūdīyīn ll‘qār wa-istithmārih. https://laws.boe.gov.sa

Jabr, Rāniyah. (2015). ālīyāt tkyf al-mar’ah al-ḥaḍarīyah al-faqīrah, dirāsah ‘alá ‘ayyinah min al-nisā’ almntf‘āt min Ṣundūq al-Ma‘ūnah al-Waṭanīyah fī Qaṣabat al-Zarqā’. Dirāsāt al-